

مدير الأوقاف بمحافظة لـ «الميثاق»:

مأرب تحتاج إلى خطة إنقاذ من التطرف

اتفاق فبراير وأحزاب الخوف



ناصر محمد العطار

ما بعد غريباً في حاضرم اليمن وربما مستقبله أن يتحول اتفاق فبراير ٢٠٠٩م من صورة النافعة لتمكينه من حكم نفسه بنفسه بفعالية أفضل مما هو عليه الحال، وطلب لتحويله إلى حقيقة تمديد فترة عمل مجلس النواب لمدة عامين حتى تتمكن من إنجاز الإصلاحات في النظام السياسي والانتخابي.. الخ. وشيئاً فشيئاً أصبح هذا الحلم قاب قوسين أو أدنى من كياوس مربع لا يقتصر ضربه في القضاء على الديمقراطية حسب بل تجاوز ذلك ليهدد وحدة بلادنا وأمنها واستقرارها، وذلك نتيجة لتصرفات أحزاب المتطرف على عكس المؤثر الشعبي العام الذي يحرص على تقديم الفنازلات ولو التنازلات وإيثار مصالح الوطن بهدف لم الشمل وتوحيد الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات التي يمر بها الوطن.

والصوم بات أمناً للشعب وكل المهتمين بشؤون اليمن ومسيرته الديمقراطية في تلق يؤرثهم الغموض والصمت إزاء أنشطة أحزاب المتطرف المعنية دون غيرها بتنفيذ اتفاق فبراير. والتفسير الغموضي لك الإغتراب وحتى تجد أجوبة للتساؤلات التي يتبادرها المواطنون فيما بينهم عن إمكانية إجراء الانتخابات النيابية، وهل ذلك مشروط بحوار الأحزاب واتفاقها بقرضه نص قانوني أو واقع لم يظهر بعد.. وعما إذا كان الوقت المتبقي حتى ٢٧ / ٤ / ٢٠١١م كافياً لتنفيذ الاتفاق إذا كانت أحزاب المتطرف جادة وصادقة في مزايعها.. أما إذا ظل الحال كالمسابق والذي أهدر ٦٠٪ من الوقت الذي تعهدت به تلك الأحزاب للشعب بأنها ستجري حواراتها وتحول نتائجها إلى خطوات عملية، وهذا ما لم يحدث.. وعن هذا وبذلك لابد من وضع الأمور في نصابها، ونعتقد أن ذلك لن يتأتى إلا من خلال تفعيل نشاط تلك الأحزاب والتزاماتها.. الخ. بالإضافة إلى بقية المواضيع ذات الصلة بالديمقراطية والانتخابات، ويوضح ذلك جلياً من خلال نصوص اتفاق فبراير ومدلولاته، حيث ورد في بدايته أن تلك الأحزاب هي من تقدم مجلس النواب بمنحة فترة زمنية كافية لتتمكن من استكمال مهامها في التحضيرات على قانون الانتخابات وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وذلك وفقاً لما ورد في البندين الثاني والثالث من الاتفاق، أما البند الأول فقد خصص لإجراء التعديلات الدستورية والإصلاح النظام السياسي والنظام الانتخابي.. وهذا يدل بما لا يدع مجالاً للشك أن ما تضمنه البندين الثاني والثالث لا يتطلب تنفيذاً سوى انطلاق تلك الأحزاب من النقطة التي توقفت عندها في جلسة مجلس النواب في ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م بإعادة عرض مشروع تعديلات القانون على مجلس النواب لإقراره ومن ثم إعادة تشكيل اللجنة العليا - وفقاً لنصوص البند الثالث، دون الحاجة للحضور من جديد بنسبهم، وعن التعديلات الدستورية وفقاً للبند الأول من اتفاق فبراير فإن الظروف والمخاطر متوافرة لإجرائها لو كانت أحزاب المتطرف جادة، كون مبادرة فخامة رئيس الجمهورية قد فتحت الباب على مصراعيه لجلس الجمع على طاولة الحوار إضافة إلى أن عامل الزمن من اليوم وحتى فترات إجراء الانتخابات النيابية في موعد ٢٧ / ٤ / ٢٠١١م والتي ستبدأ في موعد لا يتعدى بداية شهر نوفمبر من هذا العام بدأ بالمرحلة الأولى أي مراجعة وتعديل جداول الناخبين وفقاً لنصوص الدستور والقانون، أي أن فترة أربعة أشهر من بداية الشهر القادم وحتى ذلك الموعد كافية لتقديم مشروع التعديلات من قبل الأحزاب لجلس النواب ولتتولى ممارسة صلاحيته بالمناقشة والإقرار ثم العرض على الشعب للاستفتاء، وقبل كل شيء يجب على أحزاب المتطرف التعامل مع القضايا وفقاً للموضوعية كونه مرتبطة بقواعد وإجراءات وقرارات زمنية لا يمكن تجاوزها هذا أولاً، وثانياً عليها البدء فوراً بتنفيذ واجباتها بتقديم مقترحاتها بالتعديلات الدستورية وتسمية ممثلها للحوار مع ممثلي المؤتمر كون الأخير قد قام بذلك إضافة إلى مبادرة فخامة رئيس الجمهورية التي قدمت لمجلس النواب والشورى، علماً أن المؤتمر توجد لديه مشكلة أو موقف من مسألة تشكيل لجنة الحوار وطبيعة عملها طالما ستتولى التنفيذ الفعلي للمهام وفقاً لبرنامج زمني محدد منعاً من الانزلاق في الفخ المتصور للوطن سلفاً.

غياب الوعظ والارشاد وراء انتشار التطرف



العمل الإرشادي في محافظة مأرب مازال بعيداً عن اهتمام وزارة الأوقاف المعنية بنشاط كذا، ويعزو عبد الرزاق صالح مهدي- مدير مكتب الأوقاف في المحافظة- أسباب ذلك إلى عدم وجود أملاك للأوقاف في مأرب مما جعلها محافظة غير إيرادية. مبدياً حالة من الاستغراب لربط النشاط الإرشادي لعمليات حسابية وإيرادية في الوقت الذي يجب أن يسمو فوق كل ذلك باعتبار الوعظ والارشاد مهمة دينية ووطنية، ولتسليط الضوء على واقع الأوقاف والتوجيه والارشاد كان لنا هذا اللقاء مع مدير عام الأوقاف

يحيى علي نوري



كاملة بالعمل الوعظي والإرشادي.

الأحزاب مطالبة بمحاربة كافة الممارسات المسيئة للمجتمع

مواصلات نظراً للبعد الجغرافي بين المديرية ولعدم وجود مرشدين ذات كفاءة عالية.

ما مدى التعاون الذي تلمسونه من السلطة المحلية في مجال الارشاد؟ - حصلنا في السلطة المحلية على دعم محدود للدورة سائلة الذكر، وما نامله هو الدعم الكافي خدمة للمجتمع.

وسيلة لا غاية ما تقييمكم لور الأحزاب والتنظيمات السياسية على هذا الصعيد؟ - نسأل من الله أن يهدي الأحزاب للإبتعاد عن المناكفات، وأن يكون النقد بناء وهادفاً وتعمل على تبيد الكراهية والبغض والتشاؤم، وأن تشكل جميع الأحزاب بدأ واحدة لما يخدم الوطن والمواطن ومصالحه وأمنه واستقراره، وأن تترفع عن المكابدة وزرع الخلافات.

ما الذي تطلبونه بالتهدد من وزارة الأوقاف؟ - لا يوجد أي تفعيل للعمل الإرشادي من قبل الوزارة ولا اهتمام أو تجاوب معنا. ونطالب الوزارة بتوفير دعم كافٍ للمكتب لنقوم بدوره، واعتقد أن عدم الاهتمام بالوعظ والارشاد ببعض المحافظات التي لا يوجد فيها إيرادات المحظوظات التي لا يوجد فيها إيرادات خطا فادح، علماً أن الوعظ والارشاد مسألة دينية ووطنية، والوزارة ملزمة القيام بواجبها من خلال إيجاد خطة وبرامج وإدارة منظمة تخصص بذلك ويتم تفعيل عمل القوافل الإرشادية من الوزارة إلى المحافظات والمديرية لما لهذا العمل من دور كبير في توعية المجتمع ومواجهة

من الخطأ ربط رسالة الوعظ والارشاد بالإيرادات

ما مدى تعاون السلطة المحلية والمحافظة معكم؟ - تعاون السلطة المحلية ممثلة بالأحزاب معتمدة حيث يقدم المكتب الكثير من الاحتجاجات والتي عجزنا من الحصول عليها من الوزارة ومنها تعميق بئر الجامع الكبير، وكذلك متابعة بعض التخصصات لدى وزارة المالية حتى حصلنا بفضل الله وبجهود المحافظ على وتم تحديث المكتب بالأتان وغيرها..

ما مدى تعاون السلطة المحلية والمحافظة معكم؟ - ما مدى تعاون السلطة المحلية والمحافظة معكم؟ - ما مدى تعاون السلطة المحلية والمحافظة معكم؟

رئيس دائرة الشؤون القانونية

ماذا عن خطة مكتب الأوقاف لهذا العام وما أبرز مشروع تطلعون إلى تحقيقه؟ - قدم مكتب الأوقاف في مأرب إلى قيادة السلطة المحلية تضمن طلب دعم الأوقاف لتحقيق بعض التطلعات المستقبلية مثل إيجاد مبنى لمكتب الأوقاف والارشاد، وأن يتم ذلك في أراضي وعقارات الدولة تكون المكتب لا يملك أي أرض وقف في مأرب.. وقد منحنا فخامة رئيس الجمهورية في عهد المحافظ درهم عبده نعمان وتم تسويرها خلال فترة المحافظ يحيى النشائي، إلا أن المحافظ عبدالله النسي ووزارة الشباب والرياضة قاموا بأخذ الأرض وجعلوها ملعباً لكرة القدم، وبدورنا قمنا بإخطار قيادة وزارة الأوقاف إلا أنها لم تعمل الشيء.

وخلال العام الجاري بدأ المكتب بتنفيذ دورة تدريبية توعوية لـ ٥٥ خبلياً ومرشداً شارك فيها جميع خطباء المديرية بعد أن اعتمدت وزارة المالية مبلغ خمسمائة ألف ريال للدورة وذلك بهدف تأهيل الخطباء للاضطلاع بواجبهم تجاه الأحداث القائمة حالياً وتوعية الناس بما يحدث في الوطن والتمسك بالوسطية والاعتدال وزرع روح المحبة والأخوة بين أفراد المجتمع وتخريبهم من التشدد والتطرف وأعمال التخريب والتفطع للناخبين في الطرقات ومهربي مادة الحشيش والمخدرات، إضافة إلى توعيتهم بمخاطر الشراء والنزاعات القبلية ونور الخطباء والمرشدين مهم في توعية جميع فئات المجتمع بأضرار مثل تلك الظواهر الخطيرة.

ماذا بالنسبة للعمل الإرشادي في إطار محافظة مأرب؟ - لا يوجد أي اهتمام بقطاع الوعظ والارشاد من قبل الوزارة، ولا من السلطة المحلية حتى نستطيع القيام بعمل ملموس ومفيد، حيث يتطلب ذلك اعتماداً مالياً لقوافل المرشدين وتنقلاتهم إلى جميع مديريات المحافظة وقرائها وعزلها وتوفير جميع الكتب والنشرات التوعوية وطلب الدعم الكافي مادياً وتوفيق وسيلة

أكاديميون لـ «الميثاق»:

متى يعتمد المشترك على العقل في تصرفاته؟!؟

عبر عدد من الأكاديميون في محافظة عدن عن استغرابهم من مواقف أحزاب اللقاء المشترك إزاء مبادرة رئيس الجمهورية الداعية للحوار الشامل بين كافة القوى الوطنية في الداخل والخارج، وانتقدت تلك الشخصيات الردود السلبية التي واجهت بها أحزاب المشترك المبادرة في حين أبدى الرأي العام المحلي والعالمي ارتياحه للمبادرة..

أحمد محمد حسن

وفي الاستطلاع التالي استقرات «الميثاق» آراء أكاديميين حيث قال الأكاديمي حسام الأوكوع: إن مبادرة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح التي دعت كافة الأطراف السياسية- دون استثناء- إلى الحوار موقف صائب وحكيم ويتم عن تسامح الرئيس من أجل الوطن والنأي به عن المشاكل التي نحن في غنى عنها.. وأضاف: كان الأحرى بأحزاب المشترك أن تتجاوب مع تلك المبادرة من أجل اليمن والشعب.. وعليها أن تكون عند مستوى المسئولية التاريخية كون الوطن بحاجة إلى التناز ولم الشمل وليس لمزيد من الصراعات والمماحكات..

وعبر حسام عن أسفه في أن تقابل أحزاب المشترك مبادرة الرئيس بشروط تعجيزية وغير منطقية مرتبطة بالدفاع عن المجرمين والخارجين على القانون الذين يعيثون في الأرض فساداً..

مناشداً إياها بتخليص مصلحة الوطن على كل ما عداه كون تلك الشروط لا تعبر إلا عن مصالح حزبية ضيقة.

الوطن بحاجة الى لم الشمل وليس للفضوضي الردود السلبية تنم عن عدم قبول للمبادرة متى سيعون؟!؟

فيما الأكاديمية سلوى محمد احمد تساءلت قائلة:

أعمال إجرامية.. وهل ذلك يخدم الوطن داعية في الوقت ذاته تلك الأحزاب وكل القوى السياسية ألا تقف إلى جانب الخارجين على القانون ومن يقومون بالأعمال التخريبية والاعتداءات على المواطنين وممتلكاتهم.. فكل ذلك لا يخدم الوطن ولا وحدته ولا أمنه أو استقراره.

عراقيل

فيما عبر الأكاديمي محمد صالح عبده عن ذلك بالقول: أحزاب المشترك بدلاً من أن تتجاوب مع دعوة فخامة الإخ الرئيس وتجلس على طاولة واحدة للحوار حول الحفاظ على وحدة الوطن وحل المشاكل والتحديات التي تواجهها، وتغلب المصلحة العامة على المصالح والمآرب الشخصية الضيقة والتي لن تجلب للوطن إلا الدمار والخراب وعرقلة التنمية والإضرار بالسلم الاجتماعي.

مشيراً إلى أن أحزاب المشترك سترفض كل شيء سيقضي إلى إجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدنا المحدد. ومضى يقول: على أحزاب المشترك أن تعود إلى صوابها وتقف عن وضع العراقيل أمام الحوار الوطني ولا تضع شمعاعة الدفاع من المجرمين وسيلة لعرقلة الحوار الوطني، وعليها أن تفكر بالوطن أولاً وأخيراً وأن تدين الأعمال الإجرامية التخريبية بحق الوطن والمواطن وتقف ضد ثقافة الكراهة والتخريض والمطفي والجهوي والفئوي والسلافي، فالوطن في غنى عن فتعال مزيد من الأزمات والصراعات.

متى ستندرك أحزاب المشترك أن مصلحة الوطن فوق كل شيء وتغلب ذلك على مصالحها الضيقة، فالوطن لا يتحمل افتعال مزيد من الأزمات وعليها أن تغتحم الفرصة من خلال دعوة فخامة الأخ الرئيس

التاريخية لكل الفرقاء السياسيين للحوار دون شروط، سوى مصلحة اليمن والشعب.. موضحة أنه أن الأوان في أن نتجه جميعاً لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها بلادنا والتفكير في هدموم المواطن وخلق الأجواء الأمته والمستقرة لجذب الاستثمار والقضاء على البطالة وتعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ على الأمن والسلام الاجتماعيين.

متسائلة: هل يجوز لتلك الأحزاب أن تدفع تلك العناصر الخارجة على القانون بما تقوم به من



غرق سفينة تحمل مواد إغاثة لسكان جزيرة عبد الكوري

واصل إلى المكلا الإربعاء الماضي طاقم السفينة (إسانان) التي غرقت قبالة سواحل جزيرة سقطرى، وكان في استقبالهم عدد من المسؤولين والمواطنين بعد أن تم إنقاذهم بأجوبة. وكان الوكيل الملاحي للباخرة أبو طلال قُصد أوضح بأن الباخرة تحركت من ميناء المكلا متجهة نحو سقطرى يوم ٩ / ٦ / ٢٠١٠م، وتحمل على متنها شحنة متنوعة من مواد غذائية لسكان جزيرة عبد الكوري المتكوبة جراء انخفاض الجو الذي حل بها الشهر الماضي، مضيفاً أنه في فجر يوم الجمعة ١١ / ٦ / ٢٠١٠م تعرضت الباخرة لضربة رياح شديدة وأمواج مرتفعة مما أدى إلى دخول المياه إليها ولم يستطع الطاقم المكون من عشرة أشخاص



بإكمال. بجهته أكد الناخوة/ عبدالقادر عبدالرحمن باصلاعة أن جميع طاقم الباخرة بصحة جيدة وعندهم (١٠) بخارة، وقد قدرت تكاليف شحنة الباخرة الغارقة بمئة مليون ريال.

مخربون يضرمون النار في مستودع أخشاب بأبين

أضرمت عناصر تخريبية النار في مستودع للأخشاب والحديد بمديرية خنفر تابع لمقاول يقوم بتنفيذ مشروع خاص بصنع الوحدة للاستمنت. وأوضحته الأجهزة الأمنية أن الحريق أتى على محتويات المستودع من أخشاب وحديد، مقدرة الخسائر بحوالي ٦٠ مليون ريال. مشيرة إلى أنه تم فتح تحقيق في الحادثة لكشف هوية المتورطين بإضرام النار في المستودع، مؤكدة أنها ستقوم بإلقاء القبض عليهم وإحالتهم للقضاء لينالوا جزاءهم العادل.

افتتاح مطبعة دار جامعة عدن

افتتح رئيس جامعة عدن الدكتور عبدالعزيز بن حبتور مطبعة الإربعاء دار جامعة عدن للطباعة والنشر ومتحف الجامعة واطلع على الأجهزة الجديدة لدار الجامعة للطباعة والمختصنة آلة الطباعة من أمهات العلوم وتخصصات الطب والعلوم الصحية وطب الأسنان والصيدلة التي تصل قيمتها ١٠٠ ألف دولار مقدمة كهدية من الشيخ عبدالله أحمد بقشان رئيس مجلس الأمناء بالجامعة. وواصل عبده المكتب والمرجع في الجناح إلى ١٠٥٨ كتاباً ومرجعاً صادرة من أرقى المكتبات العلمية.

